الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٥٨(*)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(*) صدرت الموازنة بمرسوم إشتراعي عدد ١٨٥٥١ تاريخ ٤ شباط ١٩٥٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي التاسع ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تصديق اقتراح مشروع قانون بزيادة تعويضات النواب ورواتب كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء.

٣ ـ تصديق مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١٨٤٦٧ بتدوير بعض الاعتمادات.

٤ ـ تصديق مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١٧٩٧٩ بفتح اعتماد اضافي في موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٥٧

٥ ـ بحث الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: معروف سعد، محمد الفضل، رضا وحيد، علي بزي، نعيم مغبغب، جورج عقل، ديكران توسباط، موريس زوين، اديب الفرزلي، رينه معوض، رؤوف حنا، وميشال الضاهر.

واعتذر السادة: حميد فرنجية، يوسف الزين، بشير العثمان، موسيس دركالوسيان، عبد الكريم القدور، تقي الدين الصلح، هاشم الحسيني، رشيد كرامي، نصوح الفاضل، فؤاد البرط، سليم الداود، ونقولا سالم.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح، وبحضرات الوزراء السادة: شارل مالك، جميل مكاوي، سليم لحود، كاظم الخليل، فريد قوزما وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسماؤهم.

فتليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسماؤهم،

فتليت

الرئيس: ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي:

ملخص محضر الجلسة الثامنة.

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثلاثين من كانون الثاني لسنة ١٩٥٨

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٨ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٨ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السيدين: رينه معوض وانور الخطيب.

واعتذر حميد فرنجية، بشير العثمان، يوسف الزين، عبد الكريم القدور، موسيس دركالوسيان هاشم الحسيني، سليم الداوود وتقي الدين الصلح.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرت الوزراء السادة: شارل مالك، جميل مكاوي، سليم لحود، فريد قوزما، كاظم الخليل، جوزف اسكاف والامير مجيد ارسلان.

صدق محضر الجلسة السابقة، ثم عاد المجلس الى اكمال مناقشة طلب طرح الثقة بالحكومة على اساس سياستها الداخلية، ثم اقفل باب المناقشة، بناء لاقتراح حضرة النائب الاستاذ محمود عمار وبدى بالتصويت على الثقة فاحرزتها الحكومة بستة وثلاثين صوتا ضد خمسة عشرة صوتا وامتناع نائب واحد.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس: اذا لم يكن من اعتراض، صدق المحضر.

ليتل الكتاب الوارد من حضرة النائب المحترم السيد انور الخطيب.

فتلي الكتاب التالي:

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم.

يتشرف مقدمه نائب الشوف انور الخطيب بعرض ما يلي:

لما كانت الحكومة قد قدمت مشروع قانون اعطته صفة القانون المعجل يتعلق بتمليك الاجانب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولما كان هذا القانون يحتاج الى درس وتدقيق عميق.

لذلك

ارجو ان تطرحوا رغبتي على الحكومة بان تنزع من مشروع القانون المذكور صفة المعجل لكي يتسنى للجنة درسه بتعمق ودقة.

وتفضلوا بقبول الاحترام

بيروت في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٨

نائب الشوف

انور الخطيب

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية

وزير المالية: يسر الحكومة، نزولا عند رغبة حضرة النائب المحترم الاستاذ انور الخطيب ان تقبل بنزع صفة الاستعجال عن مشروع القانون الذي اشار اليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الأعور: نرجو الحكومة ان تصرح بانها لن تنشر القانون بمرسوم، اما قبولها بنزع صفة الاستعجال فهو غير وارد لان صفة الاستعجال اعطيت بمرسوم ولا يمكنني نزعها الا بمرسوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب تقلا.

فيليب تقلا: كنت انوي، في الجلسة الماضية، ان الفت نظر الحكومة الى موضوع شبيه بهذا الموضوع ويتعلق بمشروع القانون القاضي بتعديل اصول الاستملاك وتعيين التعويضات. فقد وجدت في الاسباب الموجبه لمشروع القانون، ان الحكومة ادخلت عليه تعديلات جوهرية تبدل في اصول القواعد العامة واعطت المشروع صفة الاستعجال. فارجو من الحكومة ان توافق معنا على عدم نشر مشروع قانون الاستملاك كذلك بمرسوم لان على نشره بمرسوم تترتب مسؤوليات هامة على الدولة. لذلك فاني ارجو ان تتعهد الحكومة بعدم نشره بمرسوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: الحكومة تتعهد لحضرة النائب المحترم الاستاذ انور الخطيب كما تتعهد للاستاذ تقلا ايضا بعدم نشر المشروعين بمرسوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: نشكر للحكومة هذه البادرة الطيبة ونطلب منها ان يكون هذا هو موقفها في جميع المشاريع المعجلة، لان الحق الدستوري بنشر القوانين بمرسوم لم يستعمل الا منذ مدة وجيزة، وربما كان السبب في ذلك ان المجلس السابق لم يكن يجتمع كثيرا في اخر مدته، لانهماك النواب بتدبير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

امورهم الانتخابية. اما الان وقد عادت الحياة النيابية الى نشاطها السابق، وعادت اللجان الى الاجتماع ودرس المشاريع، فاني ارجو الحكومة ان لا ترسل الى المجلس من الان وصاعدا مشاريع قوانين معجلة، اللهم الا القوانين الاستثنائية كتلك التي تتعلق بالامن العام وغيرها، ولهذا نرجو الحكومة ان تعطي المجلس تعهدا مطلقا بعدم ارسال مشاريع معجلة الى المجلس.

الرئيس: اخذت الحكومة علما بما قاله حضرات النواب وتعهدت بعدم نشر القانونين المذكورين آنفا بمرسوم.

الكلمة لحضرة وزير الاشغال العامة.

وزير الاشغال العامة: طلب الاستاذ شادر من الحكومة ان تتعهد بعدم ارسال مشاريع قوانين معجلة الى المجلس، وبصفتي وزيرا للاشغال فاني اطلب ان يسمح للحكومة بنشر القانون المعجل الذي لا يدرس في المجلس، والذي يحدث تأخير نشره ضررا بالمصلحة العامة.

الرئيس: لتتل لائحة المشاريع المعجلة الواردة الى المجلس.

فتليت اللائحة التالية:

لائحة المشاريع المعجلة الواردة الى المجلس لغاية ٣١/١/١٩٥٨

رقم المرسوم	تاريخه	الموضوع
١٨٤٨٣	٢٩/١/٥٨	بمنح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي بمراسيم تتخذ بمجلس الوزراء
١٨٤٨٤	٢٩/١/٥٨	مكافحة داء الجدري والدفتيريا في لبنان
١٨٤٩٢	٣٠/١/٥٨	تأجيل موعد انتخاب المخاتير واعضاء المجالس الاختيارية سنة واحدة.
١٨٤٩٤	٣٠/١/٥٨	تدوير اعتماد في موازنة مكتب القمح من موازنة ١٩٥٧ الى موازنة سنة ١٩٥٨
١٨٤٩٦	٣٠/١/٥٨	تحديد موازنة مديرية اليانصيب الوطني لسنة ١٩٥٨
١٨٤٩٩	٣٠/١/٥٨	بتدوير بعض اعتمادات غير مستعملة لوزارة الداخلية (الامن العام) من موازنة ١٩٥٧ الى موازنة ١٩٥٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: ليتل اقتراح القانون المقدم من حضرة النائب السيد ناظم القادري القاضي بزيادة مخصصات اعضاء المجلس النيابي.

فتلي الاقتراح التالي:

اقتراح مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ تزاد ٧٥٪ بالمئة المبالغ المخصصة في الموازنة لتعويضات النواب ورواتب كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء.

ويعمل بهذا القانون اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٥٨

بيروت في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٨

ناظم القادري

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ناظم القادري

ناظم القادري: يوجد اقتراح اخر بهذا المعنى اتخذناه بالاتفاق مع دولة رئيس الحكومة، فارجو تلاوته.

الرئيس: من يوافق على اعطاء هذا الاقتراح صفة الاستعجال المكرر يرفع يده

اكثرية

الرئيس: اعطى اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر.

ليتل الاقتراح الاخر الذي طلب تلاوته الاستاذ ناظم القادري

فتلي الاقتراح التالي:

اقتراح مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ تزاد بنسبة ١٠٠٪ (مئة بالمئة) المبالغ المخصصة في الموازنة لتعويضات النواب ورواتب كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء.

ويعمل بهذا القانون اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٥٨

بيروت في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٨

ناظم القادري

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جوزف شادر: عطوفة الرئيس المحترم،

لا يجوز ان نصدق على مثل هذا الاقتراح ونحن في دورة استثنائية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: كانت الحكومة وافقت مبدئيا على زيادة قدرها ستون بالمئة، ولكن اذا كان حضرات الاعضاء يرون ان هذه الزيادة لا تتناسب مع رغباتهم فالحكومة لا تمانع في جعل الزيادة مئة بالمئة كما ورد في الاقتراح الثاني.

الرئيس: ليسمح لي حضرات الاعضاء ان الفت نظرهم الى تعويضات النائب في اميركا تبلغ ٧٣ الف دولار وتعويضات النائب في لندن الف وثمانمئة جنيه وفي العراق اكثر من ذلك، والحكومة توافق على جعل الزيادة مئة بالمئة.

اذن يعدل القانون بناء على موافقة الحكومة وتزاد النسبة مئة بالمئة.

ليتل مشروع القانون كما اصبح بعد التعديل الذي وضعه الاستاذ شادر وذلك بحذف عبارة «المبالغ المخصصة بالموازنة».

فتلي المشروع التالي:

مادة وحيدة ـ تزاد بنسبة ١٠٠٪ (مئة بالمئة) تعويضات النواب ورواتب كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء.

يعمل بهذا القانون اعتبار من اول كانون الثاني ١٩٥٨

الرئيس: من يوافق على القانون بمادته الوحيدة كما تلي عليكم معدلا من قبل الاستاذ شادر يرفع يده.

اكثرية

الرئيس: القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فنودي حضرات النواب باسمائهم وصدق القانون بالاجماع وامتنع السادة: اميل البستاني، كلوفيس الخازن، وجورج هراوي،

الرئيس: صدق القانون بالاجماع، هل يرغب السادة الذين امتنعوا عن التصويت ان يعلنوا عن سبب امتناعهم؟

اميل البستاني: ان الممتنع عن التصويت يكون اساسا ضد المشروع، واني ارجو الرئاسة ان تعلن الان فيما اذا كانت ستسير على هذه القاعدة بان تسمح لكل نائب ان يبين سبب امتناعه عن التصويت في المستقبل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم اني اعتبر انني شخصيا لا يسعني ان اخالف الزملاء النواب اذا كانوا يعتقدون انهم على حق. انني، ولله الحمد لم اقبض بارة واحدة من تعويضات كنائب منذ ان دخلت هذه الندوة، وهذا توفيق ومنه من الله، ولا يجوز ان اقيس نفسي بزملائي، ولهذا السبب امتنعت ولم اعارض.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده.

ريمون اده: احب ان اسأل حضرة الزميل اميل البستاني اذا كان حقيقة لا يقبض تعويضاته من الدولة.

اميل البستاني: بل اقبض تعويضات كاملة ولكني اوزعها جميعها على المؤسسات الخيرية واعمال البر.

الرئيس: الرئاسة لا تسمح للسيد البستاني ان يتكلم قبل الاستئذان.

ليتل مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٨٤٦٧ القاضي بتدوير اعتمادات غير مستعملة في البند ٤١ من موازنة البريد والبرق لسنة ١٩٥٧ الى موازنة ١٩٥٨

فتلي مشروع القانون التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ خلافا لاحكام المادة ١١٢ من قانون المحاسبة العمومية تدور الى موازنة ١٩٥٨ الاعتمادات غير المستعملة المرصدة في البند ٤١ من موازنة البريد والرق لعام ١٩٥٧ والاعتمادات غير المستعملة المدورة سابقا الى البند المذكور.

الرئيس: لتتل الاسباب الموجبة

فتليت الاسباب الموجبة التالية:

الاسباب الموجبة

لم تتمكن وزارة البريد والبرق من عقد جميع الاعتمادات المرصدة في البند ٤١ من موازنتها لسنة ١٩٥٧ والمدورة اليه من السنين السابقة.

وبما ان هذه الاعتمادات هي ضرورة لاكمال وتنفيذ المشاريع التي ارصدت من اجلها.

لذلك،

وضعت الحكومة مشروع قانون معجل مكرر يرمي الى تدوير القسم غير المستعمل بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٥٧ من الاعتمادات المرصدة في البند ٤١ والمدورة الى موازنة ١٩٥٨

الرئيس: من يوافق على اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اكثرية

الرئيس: اعطي مشروع القانون صفة الاستعجال المكرر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الأعور: بالرغم من ان هذه الاعتمادات مخصصة للانشاآت، ومع رغبتي الصادقة بتسهيل مهمة الحكومة، ارى نفسي مضطرا لان اعارض هذا المشروع لسبب واحد وهو اننا نلاحظ ان اكثر الاعتمادات التي ترصد للانشاآت لا تتمكن الحكومة من صرفها في بحر السنة المالية، كبناء المدارس مثلا. فمنذ ان خصصنا الاعتماد لبناء المدارس لم تتمكن الحكومة من بناء اكثر من مدرسة واحدة او مدرستين.

ليست معارضتي للمشروع اساسية وانما لرغبتي في ان انبه الحكومة الى تقصيرها في حقل المشاريع الانشائية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: انني افهم جيدا ان بامكان المجلس ان يدور الاعتمادات قبل نهاية السنة، ولكن ليس بامكانه ان يدورها بعد انتهاء السنة، فاذا كانت الحكومة بحاجة الى المال لتأمين انجاز مشاريع انشائية، فباستطاعتها ان تتقدم بطلب اعتمادات اضافية.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: خلافا لرأي الاستاذ ريمون اده اعتقد انه يحق لمجلس النواب ان يصدق على هذا المشروع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الأعور: لو ان هناك نفقات ترتب على الدولة تتعلق بهذا الاعتماد لجاز لنا ان ندوره ضمن المهلة المتممة، ولكن بما انه لم يترتب على هذا الاعتماد نفقات فليس باستطاعة دوائر المالية والمحاسبة صرف هذه المبالغ حتى ولو صدقنا على القانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم جوزف شادر.

جوزف شادر: لست من رأي الزميل الاعور لسبب بسيط وهو ان مشروع القانون ينص على ما يلي: خلافا للمادة ١١٢ من قانون المحاسبة تدور الى موازنة ١٩٥٨ الاعتمادات غير المستعملة المرصدة في البند ٤١، الخ.. وهذا المشروع متى صدقه المجلس يكون له قوة سائر القوانين التي يصدقها المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ريمون اده: استغرب كيف ان الرئاسة تحتج على النواب اذا شاغبوا ولا تحتج على كيفية محاولة التصديق على هذا القانون.

من الناحية المالية القانونية، اعتقد ان الاعتماد سقط بانتهاء السنة. ولست افهم لماذا لا تطلب الحكومة اعتمادات اضافية لتأمين الاعمال، بدلا من تدوير هذه الاعتمادات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب تقلا.

فيليب تقلا: اولا اود ان اعرف ما هي هذه الاعتمادات المطلوب تدويرها لكي نعرف مدى اهميتها، ووجوب تدويرها، لقد ورد النص في المشروع بشكل مبهم. هل ان هذه الاعتمادات هي نفقات تعيين موظفين؟

اعود الى الرأي الذي ادلى به الاستاذ ريمون اده فاقول انه على حق بان الاعتماد يسقط في نهاية السنة. وانا لا اعارض في ان تتقدم الحكومة بطلب اعتماد مماثل بقانون جديد.

انني افهم جيدا انه يجوز تدوير الاعتمادات قبل نهاية السنة ولكنني لا افهم كيف يمكن للمجلس ان يدور اعتمادات سقطت بنهاية السنة

الرئيس: ان هذه الاعتمادات هي مرصدة في الجزء الثاني ـ الباب السادس عشر ـ وزارة البرق والبريد، البند ٤١ تجهيزات وادوات جديدة، وشراء وسائل نقل الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: بامكان الحكومة ان تطلب اعتمادا اضافيا لهذه الغاية ولكن ذلك يؤخر تنفيذ الاعمال. فالاعتماد الاضافي لا يمكن ان يصدق المجلس عليه قبل شهر نيسان والادارة بحاجة ملحة لشراء هذه التجهيزات لتتمكن من القيام بمهامها.

اما من الجهة القانونية فنحن امام وضع قانوني سليم عندما نرى ان المادة الوحيدة تنص على انه خلافا لاحكام المادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية تدور...

معنى ذلك انه خلافا للمادة ١١٢ من قانون المحاسبة العمومية التي تقول بسقوط الاعتاد في ٣١ كانون الاول من كل سنة يدور الاعتماد الى موازنة ١٩٥٨ ومتى صدق المجلس هذا القانون تصبح له قوة سائر القوانين ويحيي الاعتمادات الساقطة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ نديم الجسر.

نديم الجسر: سيدي الرئيس، بقطع النظر عن اهمية هذا الاعتماد وضرورته يجب على المجلس ان يمعن النظر فيه حتى لا يكون عمل المجلس بعد ذلك معرضا للنقد، واني اقول ان الاعماد قد سقط لانه لم يدور قبل ابتداء السنة الجديدة والساقط لا يعود ان يغدو بحكم المعدم ولو فرضنا جدلا انه يصح

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الاخذ برأي الزميل الاستاذ جوزف شادر، لكانت النتيجة انه يصبح باستطاعتنا ان نأتي في اخر سنة ١٩٥٨ وندور اعتمادا كان قد سقط. فهل يرضى المجلس ان نأتي في ايلول سنة ١٩٥٨ لندور اعتمادا كان قد سقط بنهاية عام ١٩٥٧؟ المعقول ان نأتي باقتراح جديد يتعلق بطلب اعتماد اضافي فنقره حالا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: لتسمح لي الرئاسة الكريمة ان اقول بانني اثني على اقوال الزميل الشيخ نديم الجسر لاسيما بعد ان قرأنا ماورد في الاسباب الموجبة، ذلك اننا لم نعلم ما هي الاعتمادات المدورة ومن اية سنة هي الا عن طريق اعتماد طريقة التدوير الصحيح، ويجدر بنا هنا ان نطلب الى الحكومة التقدم بمشروع قانون باعتماد اضافي.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: الفقرة الثانية من الاسباب الموجبة المرفقة بالمشروع تشير صراحة الى ان هذه الاعتمادات ضرورية، وقد صرفت الادارة قسما من الاعتمادات وبقي قسم منها، لذلك فالحكومة ترى انه لا بأس من التصويت على المشروع.

الرئيس: من يوافق على القانون بمادته الوحيدة معدلا وذلك باضافة عبارة.. ويعمل بهذا القانون فور نشره: يرفع يده.

اكثرية

الرئيس: قبل القانون معدلا.

والان يتلى القانون ويصوت عليه بالمناداة بالاسماء.

فتلا الكاتب القانون ونادى حضرات النواب المحترمين باسمائهم، فخالف كل من حضرات النواب السادة: بشير الاعور، خليل الهبري، ريمون اده، نهاد بويز، ادوار حنين، البير مخيبر نديم الجسر، خاتشيك بابكيان، هنري طرابلسي، فيليب تقلا، شفيق مرتضى وامتنع عن التصويت النائب المحترم السيد ابراهيم حيدر.

الرئيس: قبل القانون بالاكثرية.

مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ١٧٩٧٩ يقضي بفتح اعتماد اضافي قدره سبعماية وخمسون الف ليرة لبنانية في موازنة مكتب القمح لعام ١٩٥٧ الحالي.

يتلى مشروع القانون:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جورج هراوي: حضرة الرئيس، ورد في جدول الاعمال مشروع قانون معجل مكرر ويجب ان يتلى هذا المشروع.

الرئيس: وهذا المشروع هو ايضا معجل مكرر.

يتلى مشروع القانون

فتلي المشروع التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ يفتح في موازنة مكتب القمح لعام ١٩٥٧ الاعتماد الاضافي التالي:

الفصل الاول ـ البند ١٩ ـ الفقرة ٣ جديدة.

نفقات تشجيع الزراعة الخضرية ٧٥٠,٠٠٠ ل.ل. ويغطى هذا الاعتماد على الوجه التالي:

١ ـ باضافة البند التالي الجديد ـ الفصل الاول ـ الى الجدول آ الملحق بقانون الموازنة:

البند ٢ ـ حاصل مبيعات البطاطا ٦٠٠,٠٠٠ ل.ل.

٢ ـ بنقل مبلغ ١٥٠٠٠٠ ل.ل. من الاعتماد المرصد في الفصل الاول ـ البند ١٩: نفقات متنوعة ـ الفقرة ٢ ـ مشترى محصول البذار ونفقات عتالته وغربلته وجميع العمليات التي تجري عليه.

الرئيس: تتلى الاسباب الموجبة

فتليت الاسباب الموجبة التالية:

الاسباب الموجبة

تقدمت الحكومة بمشروع قانون يقضي باعطاء مكتب القمح صلاحية القيام بمشاريع تشجيع الزراعة الخضرية بالتعاون مع وزارة الزراعة، والغرض الاول من ذلك المشروع يعود لتشجيع زراعة البطاطا وتنشيط المزارعين الذين يمارسونها.

وبما ان الحاجة تقضي بمباشرة هذا المشروع فورا.

لذلك وضعت الحكومة مشروع القانون المقدم الرامي الى فتح الاعتماد اللازم لهذه الغاية في موازنة مكتب القمح للعام الحالي وتغطيته بالايراد المقدر تحصيله من نفس المشروع وبالنقل من اعتماد اخر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

لذلك ترجو الحكومة في حال اقرار القانون الاساسي المتعلق باعطاء الصلاحية المطلوبة لمكتب القمح، الموافقة على القانون المقدم ربطا واقراره ايضا.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة مع المشروع المعدل

فتلي التقرير والمشروع المعدل التاليان:

تقرير لجنة المالية والموازنة
على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٧٩٧٩ تاريخ ١٩٥٧/١٢/٥

عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٠ برئاسة حضرة رئيسها الاستاذ جوزف شادر وحضور حضرة مدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة الزراعة ورئيس مكتب القمح ودرست مشروع القانون القاضي بفتح اعتماد اضافي قدره ٧٥٠ الف ليرة لبنانية في موازنة مكتب القمح لعام ١٩٥٧

حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٢٩ تاريخ ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٥٥ صلاحيات مكتب القمح بتنشيط زراعة القمح ومساعدة المزارعين القائمين بزراعته.

وتبين للجنة ان انتاج الزراعيات الخضرية وبصورة خاصة البطاطا ساء بصورة محسوسة وان السعر ايضا تدنى لدرجة ان السواد الاكبر من المزارعين تكبدوا خسارة كبيرة ولم يعد بامكانهم شراء البذار للسنة القادمة.

ولما كان الغرض من فتح الاعتماد تشجيع زراعة البطاطا وتمكين المزارع من شراء حاجته من البطاطا ليقوم بزراعتها.

وبما ان الاعتماد سيؤخذ بطريقة النقل وستعيد الحكومة اما ثمن الكميات المسلفة او الكمية نفسها من البذار.

لذلك، وافقت اللجنة على مشروع القانون وهي ترجو المجلس الكريم تصديقه كما عدلته.

بيروت في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٥٨

مقرر لجنة المالية والموازنة

جورج هراوي

مشروع القانون كما عدلته اللجنة

المادة الاولى ـ يفتح في موازنة مكتب القمح لعام ١٩٥٧ الاعتماد الاضافي التالي:

الفصل الاول ـ البند ١٩ ـ الفقرة ٣ جديدة، نفقات تشجيع زراعة البطاطا ٧٥٠٠٠٠ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المادة الثانية ـ يغطى الاعتماد المفتوح بموجب المادة الاولى:

١ ـ باضافة البند التالي الجديد ـ الفصل الاول ـ الى الجدول ـ آ ـ الملحق بقانون الموازنة.

البند ٢ ـ حاصل مبيعات البطاطا ٦٠٠٠٠٠ ل.ل.

٢ ـ بنقل مبلغ ١٥٠٠٠٠ ل.ل من الاعتماد المرصد في الفصل الاول ـ البند ١٩ ـ نفقات متنوعة ـ الفقرة ٢ مشترى محصول البذار ونفقات عتالة وغربلة وجميع العمليات التي تجري عليه.

المادة الثالثة ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: هل وزع هذا المشروع في هذه الجلسة؟

الرئيس: لقد وزع هذا المشروع على حضرات النواب المحترمين في الجلسة الماضية.

الرئيس: من يوافق على المادة الاولى كما تليت عليكم معدلة يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبلت المادة الاولى معدلة.

من يوافق على المادة الثانية كما تليت عليكم معدلة يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية معدلة.

من يوافق على المادة الثالثة كما تليت عليكم معدلة يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثالثة معدلة.

والان يتلى القانون برمته ويصوت عليه بالمناداة بالاسماء.

فتلا الكاتب القانون ونادى حضرات النواب المحترمين باسمائهم، فعارض كل من السيدين: ريمون اده ونهاد بويز.

اكثرية

الرئيس: قبل القانون بالاكثرية

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فيليب تقلا: افهم ان نخطىء نحن ولكن ان نخطىء الحكومة بمخالفة الدستور فهذا امر لا يجوز.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

ملخص محضر الجلسة التاسعة. المنعقدة في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: معروف سعد، محمد الفضل، رضا الوحيد، علي بزي، نعيم مغبغب، جورج عقل، ديكران توسباط، موريس زوين، اديب الفرزلي، رينه معوض، رؤوف حنا وميشال الضاهر.

واعتذر السادة: حميد فرنجية، يوسف الزين، بشير العثمان، موسيس دركالوسيان، عبد الكريم القدور، تقي الدين الصلح، هاشم الحسيني، رشيد كرامي. نصوح اغا الفاضل، فؤاد البرط، سليم الداود ونقولا سالم.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل مالك، جميل مكاوي، سليم لحود، كاظم الخليل، فريد قوزما وجوزف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة، وبعد ان تناول المجلس ابحاثا عامة، وتعهدت الحكومة بناء لرغبات النواب، بعدم استعمال حقها في نشر مشروعي قانون معجلين واردين الى المجلس بشأن تمليك الاجانب والاستملاكات، تليت لائحة المشاريع المعجلة الواردة الى المجلس، وصدق اقتراح مشروع قانون بزيادة تعويضات النواب ورواتب كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بنسبة مئة بالمئة، ثم صدق المشروع رقم ١٨٤٦٧ بتدوير بعض الاعتمادات، والمشروع رقم ١٧٩٧٩ بفتح اعتماد اضافي في موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٥٧

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، لم يرد في الملخص وعد الحكومة بعدم نشر القوانين بمراسيم.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: الحكومة لم تعد بعدم نشر جميع القوانين بمراسيم انما وعدت فقط بعدم نشر مشروعين.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: اذا لم يكن صدق المحضر.

ننتقل الان الى بحث الموازنة بصورة عامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: لي ملاحظة وهي انني ارجو ان تقول لنا الحكومة هل تنوي ان تفتح دورة استثنائية لبحث ودرس الموازنة ام لا، وعلى جواب الحكومة اسمح لنفسي بالتعليق عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: الحكومة تقدمت بمشروع الموازنة في ميعادها القانوني وارسلت الموازنة قبل انتهاء الدورة العادية وقد مضى اكثر من اربعة اشهر، فكان على المجلس ان ينتهي من مناقشتها في ميعادها القانوني. ولما كان قد مضى وقت طويل ويجب ان الحكومة ان تقوم بتنفيذ المشاريع، وتبين ان الاحتياطي لا يمكن للحكومة ان تتصرف به لتلبية الطلبات التي من اجل تحقيقها رصدت الاعتمادات، لذلك فالحكومة لم تتخذ للان موقفا نهائيا واذا كان المجلس لم ينته للان من مناقشة الموازنة فالحكومة حرة بان تستعمل حقها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا

فيليب تقلا: افهم من كلام دولة الرئيس ان الحكومة تنوي استعمال حقها الدستوري في اصدار الموازنة بمرسوم اذن يمكن ان نعتبر ان الموازنة سوف تنشر بمرسوم وهذا الامر لا اعترض عليه، لانه حق دستوري للحكومة انما الفت النظر الى امرين: الاول اذا صدرت الموازنة بمرسوم فيجب ان تنشر كما وردت من الحكومة دون زيادة او نقصان وخلافا لما جرى في المجلس السابق، يوم حصل خطأ دستوري ارجو ان لا تقع الحكومة فيه مرة ثانية.

الامر الثاني: طالما ان الامر سيتم على هذا الوجه فلم يعد من حاجة البتة لازعاج معالي وزير المالية بالقاء بيانه ولا حضرة رئيس اللجنة المالية ايضا، ولم يعد من ضرورة لازعاجنا نحن النواب بمناقشة الموازنة لذلك ارجو ان نعتبر ان المقرر كما يبدو، ان لا تكون هناك دورة استثنائية، بل ان الموازنة ستصدر بمرسوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: حضرات الزملاء، بالنسبة للسنة الماضية كانت اللجنة المالية قد انهت درسها ومناقشتها للموازنة، وبناء لاقتراح بعض اعضاء المجلس الذين طلبوا اصدار الموازنة بمادة وحيدة، اخذت الحكومة بهذا الاقتراح وبالاستناد اليه، اصدرت الموازنة بمرسوم وفقا لطلب المجلس الكريم، ونشرتها مع تعديلات اللجنة، اما بالنسبة لهذه السنة فالحكومة اذا اصدرت الموازنة بمرسوم فستجمع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة عما قريب جميع الطلبات والتعديلات المقدمة الينا في اللجنة المالية وسنتقدم بمشروع جديد وربما تفتح دورة استثنائية لبحث هذه المواضيع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: ارجو ان يسمح لي بان اضيف ان المجلس السابق وان وافق على اقتراح قانون بمادة وحيدة تقضي بالاخذ بتعديل اللجنة المالية فهذا لا ينفي عن القانون عدم دستوريته، بل ان المجلس والحكومة معا خالفا في السابق الدستور الصريح الذي نص على ان الموازنة تنشر كما ورد مشروعها من الحكومة دون تعديل. لذلك لا يمكن ان نعتبر ان القانون في السابق لم يصدر مخالفا للدستور، اما قول دولة الرئيس بان الطلبات الواردة من النواب ومن اللجنة المالية ستأتي الى المجلس بمشاريع خاصة وربما تفتح دورة استثنائية فهذا الامر تبحثه في وقته، ولكن كل ما اريده، هو ان انبه الى الخطأ الذي وقع المجلس السابق فيه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد انور الخطيب.

انور الخطيب: الفت نظر دولة رئيس الحكومة الى ان من جملة الزيادات التي طلبتها الحكومة في اللجنة المالية اعتمادات لقوى الامن، فهذه الاعتمادات درست اثناء الموازنة واذا اضطررتم لاصدار الموازنة بمرسوم فهذه الاعتمادات يجب عليكم ان تصدروها بمراسيم اضافية.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: ان رأيي في الموضوع الذي اثاره الزميل الاستاذ فيليب تقلا لا يختلف عن رأيه كثيرا فيما يتعلق بالطريقة الماضية انما اقول ان لهذه المشكلة المعقدة حلها وهو ان المجلس يستطيع ان يعطي صلاحياته للحكومة اي صلاحيات التشريع للحكومة.

فيليب تقلا: مقاطعا ـ الا هذا الحق.

وزير المالية: متابعا ـ اذن لا اناقشك في هذا الموضوع انما اقول ان الحكومة في الدورة العادية اذا ارادت ان تصدر الموازنة بمرسوم فستصدرها بمرسوم كما وردت الى المجلس هذا ما اردت ان اقوله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار اده.

بيار اده: كنت اود ان اقول انه في حال ابرام الموازنة كما وردت فليس في مضمون الموازنة امور مهمة جدا، اي ليس فيها سياسة معينة من الناحية المالية لكي تحول دون اتباع طريقة الاعتمادات الاضافية خصوصا على ما اظن بانه عند وضع الموازنة وبعد ذلك عند درسها ومناقشتها في المجلس تتغير امور كثيرة في مختلف الوزارات، وبالرغم من ذلك تأتي ايضا فيما بعد الاعتمادات الاضافية، فطالما انه لم تزل القاعدة على ما هي عليه، فنتمنى للمستقبل ان نجعل الموازنة العادية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تمر في اسرع وقت وان تكون افضل من الموازنات الاخرى وان تكون موضع نقاش في المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده.

ريمون اده: جوابا على ما قاله معالي وزير المالية اذكره بالمادة ٨٣ من الدستور، اذ بموجب هذه المادة لا يمكن للمجلس ان يصدق على قانون يمنح الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم على النحو الذي في اللجان، بل انه يمنع على المجلس ان يعطي صلاحياته للحكومة بان تنشر الموازنة بمرسوم، ثم اسأل الحكومة ما هو سبب العجلة في اصدار الموازنة بمرسوم؟ هناك القاعدة الاثنا عشرية ويمكن ان تتبع هذه القاعدة حتى التصديق على الموازنة. اما بالنسبة للاعمال الانشائية فليس هناك ادارة يمكن ان تبدأ اعمالها قبل اذار او نيسان واول ميزانية نشرت كانت بتاريخ ١٥ شباط والموازنات الاخرى كانت دائما تنشر في اذار او نيسان واود ان استشهد بالزميل صبري حماده على صحة ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: خلافا لما جاء في كلمة الزميل الاستاذ ريمون اده اقول بانني كنت دائما وابدا اتقدم بالموازنة في ميعادها القانوني ومبدأي ان اصدر الموازنة في ميعادها، لانني اعلم ان اعمال الحكومة لا تسير في مجراها الطبيعي ما لم تصدر الموازنة في موعدها الطبيعي. وهذا ما نص عليه الدستور، فانا في سنة ١٩٤٣ او سنة ١٩٤٥ قدمت الموازنة للمجلس وصدق عليها في كانون الثاني، وانا اود ان يناقش المجلس الموازنة لان الموازنة مرآة القوانين، ونحن قبل ان نشغل اوقاتنا بالاعتمادات الاضافية وبالاسئلة والاجوبة كان علينا ان نأخذ الموازنة وندرسها ونناقشها بندا بندا.

ريمون اده: مقاطعا ـ من المسؤول عن التأخير اذن؟

رئيس الحكومة: متابعا ـ كان على المجلس ان يأخذ الموازنة ويصوت عليها بندا بندا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: هناك بعض الملاحظات احب ان اذكرها.

اولا ـ فيما يتعلق بدستورية القانونين السابقين الذين صدرا عن الملجس السابق باجازة اصدار الموازنة بمرسوم كما عدلتها اللجنة المالية، اقول باختصار انني من رأي معالي وزير المالية من انه بامكان المجلس ان يعطي صلاحياته التشريعية للحكومة وذلك بنشر الموازنة وفقا لتعديل اللجنة المالية. ولذلك فاني اعتقد انه عندما يتنازل المجلس عن صلاحياته للحكومة فلا تكون هنالك اية مخالفة للدستور.

ثانيا ـ فيما يتعلق بالتأخير ـ من المعلوم في سني ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، كانت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموازنة تصدر بين نيسان وحزيران، وقد صدرت الموازنة في ١٤ شباط منذ اربع سنوات اي في سنة ١٩٥٤ وفي ١٩ شباط سنة ١٩٥٥ وصدرت بعد ذلك بمرسوم في شهر كانون الاول، حسب تعديل اللجنة. اما فيما خص اللجنة المالية فاني اعلن انها لم تتأخر بدرس الموازنة وسبب التأخير ناتج باغلبيته من الحكومة، اذ انه حتى هذا التاريخ بالذات، لم يزل هناك بعض الوزراء ممن هم غير مستعدين لمناقشة ميزانيات وزاراتهم. ثم ان الحكومة اتخذت في هذه السنة قرارا بعدم السماح لوزارة المالية بقبول اية زيادة على الموازنة الا بعد الرجوع الى مجلس الوزراء، وقد كان هذا من اسباب التأخير، فلقد كانت اللجنة المالية تعقد جلساتها مرارا عديدة بغياب الوزراء والمدراء العامين حتى لا يحصل تأخير، واني اصرح ان الزيادات التي كانت تضاف الى الموازنة تحصل في ٩٠٪ منها بناء لطلب من الوزراء، فماذا تعمل اللجنة؟ هذا وتطالعنا الحكومة برأيها اليوم من انها مستعجلة لنشر الموازنة. انتم على حق من الناحية الشكلية، ولكني شخصيا افضل ان تتأخر الموازنة حتى شباط او اذار كيما تأتي مدروسة. ثم ان النظام الداخلي يجيز تمديد الدورة حتى ١١ شباط، ونحن مستعدون لدرس وانجاز الموازنة في مثل هذا التاريخ، شرط ان يحضر الوزراء جلسات اللجنة المالية.

وختاما اقول انني اندم على العمل الشاق الذي قمنا به في اللجنة بعد ان طالعتنا الحكومة بعزمها على اصدار الموازنة بمرسوم.

واكرر القول انه افضل ان تصدر الموازنة متأخرة ولكن بعد درسها من ان تأتي بهذا الشكل ونضطر بعدها الى فتح اعتمادات اضافية بقوانين لاحقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابي فاضل.

منير ابي فاضل: لقد تقدمت الحكومة بطلبات مالية عديدة الى اللجنة وطلبت بعض الاضافات والتصحيحات وقد قمنا بها جميعها، واليوم تأتي الحكومة ولا تنفي رغبتها في نشر الموازنة بمرسوم واذا نشرت الموازنة بمرسوم فستأتي ناقصة ومبتورة، وسوف لا يستفيد اي مشروع من المال اللازم لتحقيقه لان الاموال غير متوفرة لتلك المشاريع في الموازنة الحالية. وقد طلب بعض الوزراء اجراء بعض التصحيحات حتى تتوفر الاموال المطلوبة للاعمال.

وانه ليؤسفني ان اسمع ان الحكومة لا تريد ان تفتح دورة استثنائية ولذلك فاردد القول واصر على ان الموازنة ستأتي مبتورة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صبري حماده.

صبري حماده: كنت طلبت الكلام ولكن الزمن قد سبقني وجميع الخطباء تكلموا بما كنت اود الكلام به، ولكن لا بد لي من كلمة اقولها.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

حضرة الرئيس، لقد درج المجلس مرتين او ثلاث على اعطاء الحكومة الحق بنشر الموازنة بمرسوم، وكنت انا في ذلك الحين اعارض في كل مرة اعطاء الحكومة مثل هذا الحق لاني كنت على يقين بان التنازل عن هذا الحق هو عمل غير دستوري لان الدستور ينص بصراحة على انه اذا لم يتم المجلس درس الموازنة حتى ٣١ كانون الثاني فلرئيس الجمهورية الحق في ان يصدرها بمرسوم كما وردت، ولكن بعض النواب ارادوا ان يعطوا هذا الحق للحكومة باعتبار ان بامكان المجلس ان يتنازل عن حقه، وهذا لا يجوز ابدا لانه عندما اعطى المجلس للحكومة هذا الحق قد اتم دراسته لها في اللجنة المالية، وكلنا يعرف ان اللجنة المالية لاتعني المجلس النيابي بكامله، فمهما قامت به اللجنة من دروس ان بقيت هذه الدروس ضمن نطاق اللجنة، فهذا يعني ان المجلس لم يضع يده عليها بعد. لهذه الاسباب اعتقد ان اعطاء الحق للحكومة باصدار الموازنة بمرسوم تصدق غير مصيب.

ثم اني طلبت الكلام بصورة خاصة لاعرف على من تقع المسؤولية في تأخير درس الموازنة، وكنت اود رجاء رئيس اللجنة المالية في ان يوضح لنا ما اذا كان التقصير حاصلا من اللجنة ام من الحكومة، وقد بين رئيس اللجنة هذا الامر بصراحة واني اشكره على ذلك.

اما بخصوص الامر الذي شاء الزميل الكريم ريمون اده ان يستشهد بي على صحته فاني اقول انه منذ فجر الاستقلال حتى يومنا هذا لم تصدق الموازنة في موعدها المقرر الا مرة واحدة.

ثم انني اود الاشارة الى انه قد تبين من جدول وقائع هذه الجلسة انها مخصصة لدرس الموازنة بصورة عامة، وهذا يعني ان اللجنة المالية انتهت من درس الموازنة، وانه بامكاننا بالتالي درسها وانهاؤها في مدة قليلة جدا لا تزيد على ١٥ يوما، وكنت اود من الحكومة، طالما ان النظام الداخلي بعد التعديل الجديد اجاز ذلك للحكومة ان تمدد الدورة حتى ١١ شباط ـ وهذا لا يعني ان المادة المذكورة تتنافى مع الدستور بل كانت فكرة الشارع التمني على الحكومة القيام بهذا العمل.

لهذه الاسباب التي بينتها ارجو من الحكومة، وفي اول عهد للمجلس الجديد ان لا تصدر الموازنة بمرسوم بل ان تتيح الفرصة للمجلس لدرس الموازنة والتصديق عليها فتكون بذلك خدمت المجلس والبلاد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ايليا ابي جوده.

ايليا ابو جوده: اني اعجب من اصرار الحكومة على نشر الموازنة بمرسوم مع ان الاكثرية النيابية، كما ارى، تريد ان يصدق عليها المجلس، هذا مع العلم ان الموازنة هي مرآة البلاد من الناحيتين العمرانية والاقتصادية. ثم اني لا ارى في الموازنة الجديدة الا مجموعة فواتير تكدس كل سنة، بينما الموازنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في البلاد العالمية تدرس وتمحص ويعطي كل نائب رأيه فيها حتى تبني الحكومة موازنتها المقبلة على اساس هذه الاقتراحات ولكننا، وبكل اسف، لا نعمل على هذا الشكل.

وانني اطلب من الحكومة، مثنيا على طلب الزملاء الكرام، ان تتيح لنا مناقشة الموازنة لنعطي رأينا فيها ونقدم ملاحظاتنا على بيان معالي وزير المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نديم الجسر.

نديم الجسر: عطوفة الرئيس، ان الذي كان بين الوزراء الكرام اكثر حيطة واشد انتباها لما سيقع هو معالي وزير المالية. وردا على كلام دولة الرئيس الذي قال انه قدم الموازنة في موعدها الى المجلس وحمل على المجلس وبالتالي على اللجنة التي انا احد اعضائها واشار الى انها قد قصرت بالدرس فلا بد لي هنا من ان اعلق بكلمة اشير فيها الى ان معالي وزير المال كان منتبها عندما قدم الموازنة اذ بدأها باعتذار اورده في الفذلكة، فقال: »وكم كنا نتمنى، لو توفرت لنا الوسائل الفنية، لتساعدنا على هذا البناء فتتوحد بين ايدينا الاحصاءات الدقيقة، والمعلومات الصحيحة، عما حققته الحكومات السابقة من خدمات، وامنت من حاجات ليتسنى للحكومة الحاضرة ان تعرف ما تبقى عليها تحقيقه وتأمينه اليوم فتقوم الدراسات عندئذ على تلك الاحصاءات والمعلومات، لمعرفة ما تستدعيه سياسة الدولة من امور تتجاوب مع متطلبات البلاد، وتساير مدى التطور على الصعيدين الداخلي والعالمي.

اما وان هذه العناصر لم تكن كلها مجتمعة لدينا، فقد اكتفينا بما توفر من مادة الرقم الحسابي المجرد، وقصر التعديل في المشروع الجاهز على الاقتصاد في كل ما ليس له طابع الضرورة او العجلة من النفقات هادفين من وراء هذا التعديل الى مراعاة الاوضاع المالية العامة«.

ثم يقول معاليه في بيانه الذي وزعه علينا هذا المساء. . . على الرغم من انها ـ اي الحكومة ـ حين انبثقت عن مجلسكم الكريم، وجدت نفسها تجاه مشروع للموازنة المقبلة تكاد خطوطه تكون جاهزة، اعدته الحكومة السابقة.

كما وجدت ان ما يفصلها، من مهلة دستورية، عن ميعاد تقديم الموازنة لا يسمح لها باعداد مشروع جديد، متكامل، مبني على اسس علمية حديثة«.

وبعد قراءة هذين النصين، وبعد ان اذكركم بتاريخ احالة هذه الموازنة الى المجلس وهو ٣٠ ايلول سنة ١٩٥٧ وبعد ان اكرر لفت نظركم الى ان الموازنة يجب ان تحال قبل هذا التاريخ باشهر عديدة وبعد ان اعتذرت الحكومة نفسها وجربت ان تبرر عدم اقدامها على وضع مشروع جديد متكامل مبني على اسس علمية حديثة، ارى انه لا يسعها الان ان تضع تبعة التأخير على اللجنة. الواقع يؤكد انها هي التي تأخرت.

وتأملوا بعد هذا ما يكون موقف لجنة المالية والموازنة، لقد قدمت اليها موازنة متأخرة وغير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مدروسة باعتراف الحكومة نفسها. انا اعلم ان هناك عدة حوادث اجبرت الحكومة على تأخير تقديم الموازنة منها حدوث الانتخابات النيابية، ولكنه لا يجوز ابدا ان ينسب دولة الرئيس الى اللجنة تقصيرا في اداء عملها.

على كل حال في بلاد الناس توجد حكومات دستورية تكون لها سياسة مالية مرسومة ودائمة ومدروسة، فلا يضطر المجلس ان يدرسها كل سنة بشكل مفصل، لانها كما قلت تكون مدروسة درسا علميا، فلا تتطلب عندها الا بعض التعليقات التي يضيفها النواب.

اما هنا فما هو موقف اللجنة امام موازنة يقول عنها وزير المالية انها غير مدروسة بشكل علمي؟ ماذا تريدون ان تفعل اللجنة؟ نحن نجتمع مرتين في الاسبوع لدراسة الموازنة ومع ذلك فان بعض الوزراء والمدراء، كما قال رئيس اللجنة ـ المالية ـ لا يحضرون.

اعود الان الى البحث حول طلب فتح الدورة الاستثنائية، وهنا اريد ان اقول كلمة وهي انه، ان كان من ضرورة لوجود مجالس نيابية فلاقرار الموازنة ودراستها، واذا كان المجلس لا يمكنه ان يقوم بمثل هذا العمل فلا لزوم لوجوده. اذا كانت الحكومة، واقولها بكل اخلاص وتجرد، لم تتمكن من تقديم موازنة مدروسة فعليها ان تقول انها لا تريد ان تحرم المجلس حقه في درس الموازنة، بل عليها ان تعده بفتح دورة استثنائية وبذلك تنقذ سمعة المجلس، وتسهم حقا في تقويم ما ترغب في تقويمه من أسس الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: ان الموازنة معصورة بناء لطلب معالي وزير المالية وقد صرح الوزير انه لا يستطيع وضع اية اعتمادات اضافية جديدة.

اما قول بعض النواب من انهم يستطيعون ان يبحثوا الموازنة ويناقشوها في ظرف خمسة عشر يوما فهذا ما لا يمكن، خصوصا وان اللجنة المالية نفسها لم تنته حتى الان من درسها، ومجلسكم الكريم لا يريد ان يسلق الموازنة سلقا، اما فيما يتعلق بالطلبات الجديدة فستعيد الحكومة النظر بها وتأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي وضعتها اللجنة المالية والحكومة تعدكم بفتح دورة استثنائية بعد ان تدرس هذه الامور وبعد ان تنتهي من وضع مشروع مدروس. اما الطلب بفتح دورة لعشرة ايام فهذا يعني سلق الموازنة، فالدستور نفسه يضع مدة اربعة اشهر لدرس الموازنة فكيف تريدون ان تنهوها بعشرة ايام؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: ارى لزاما علي ان اشكر الزميل الكريم الشيخ نديم الجسر مرتين، اولا لكلماته الطيبة وقد اعطاني اكثر مما استحق، وانصفني ايضا من حضرة رئيس اللجنة المالية كما اني اشكره للمرة الثانية بالفعل لقوله تماما كل ما كنت اريد ان اقول لرئيس اللجنة المالية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واني اكتفي بالطلب الى حضرة رئيس اللجنة المالية وبكل اخلاص، بمراجعة النص الحرفي لمحضر هذه الجلسة ليرى ما قال واضرب مثلا على ما قاله حضرته. ومن جهة يقول حضرته انه يفهم جميع الاسباب التي تدعو الحكومة الى نشر الموازنة بمرسوم، ومن جهة ثانية يقول انه شخصيا يرى ان تمدد الدورة حتى تتاح مناقشتها بشكل عام. ثم انه يقول ان الحكومة احسنت صنعا بالقرار الذي اتخذته والذي لا يسمح لوزير المال ان يقبل بزيادة اي اعتماد الا بعد الرجوع الى مجلس الوزراء، ويقول من جهة ثانية انه يعتبر ان هذا العمل هو الذي سبب عرقلة الموازنة، واضاف قائلا ان التأخير جاء من قبل الحكومة. وانا شخصيا لا اقول ان التقصير يعود على اللجنة المالية لان اعضاءها يعرفون تماما انني تعاونت معهم بكل اخلاص واحترام. وانني اعتقد ان في قول رئيس اللجنة المالية بعض التجني وخصوصا على وزير المالية.

وهنا اريد ان يسجل في المحاضر ان وزير المالية لم يتأخر، كما اني لا اريد ان يسجل على موظفي وزارة المالية انهم تأخروا في تأدية واجباتهم.

جوزف شادر: مقاطعا ـ لم اقصد ابدا فيما قلت معالي وزير المالية ومعاونيه ومراقب النفقات ومعاونه السيد منيمنه.

وزير المالية: متابعا ـ لقد اسفت يا حضرة الزميل الكريم على التعب الذي تعتقد انه ذهب هباء، واسمح لي ان اقول انني عملت في اللجنة كما عمل كل عضو فيها ومع هذا فلست آسف على هذا العمل لاني اعتقد انني ساهمت مساهمة متواضعة وشققت طريقا قد لا يكون طويلا، ولكنه مقدمة لعمل اتم واحسن.

الرئيس: لقد بحثتم مطولا في امكانية نشر الموازنة او عدم نشرها بمرسوم، وترى الرئاسة انه يجب رفع الجلسة بانتظار ما ستفعله الحكومة حتى اذا فتحت دورة استثنائية جديدة نعود الى بحث الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة من مساء الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

الامضاء: عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher